

مالي تدخل مرحلة عدم اليقين بعد انقلاب الجيش على القادة الانتقاليين

● باماكو - دخلت مالي مجددا في أجواء مضطربة غداة اعتقال الجيش الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين، في تصرف أدانته المجتمع الدولي وأراد من خلاله الجيش تأكيد هيمنته بعد تسعة أشهر من انقلابه.

وأعلن نائب رئيس مالي عاصمي غويتا الثلاثاء عزل الرئيس المؤقت باه نداو ورئيس الوزراء مختار عوان بعد إلقاء القبض عليهما الإثنين.

ووعده غويتا، الزعيم السابق للانقلاب العسكري الذي وقع في أغسطس 2020، بإجراء انتخابات جديدة في عام 2022.

وكان من المفترض أن تحقق الحكومة الجديدة توازنا بين مصالح الجيش والمجتمع المدني، وأن تصلح الدستور وتجري انتخابات في غضون 18 شهرا.

ويتوقع أن تسيطر على الأجواء في مالي الغارقة في أزمة معقدة ومتعددة الجوانب منذ سنوات حالة من عدم اليقين والشائعات والأنشطة الدبلوماسية والسياسية، مع وصول وسيط دول غرب أفريقيا غودلاك جونانان.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إثر قمة أوروبية الثلاثاء أن القادة الأوروبيين "نددوا بأكبر قدر من الحزم باعتقال رئيس مالي ورئيس وزراءه"، الأمر الذي يشكل "انقلابا داخل الانقلاب"، وهو أمر مرفوض.

وأضاف ماكرون خلال مؤتمر صحفي "نحن مستعدون في الساعات المقبلة لفرض عقوبات محددة الهدف" بحق الأطراف المعنية.

وتوجه إلى معسكر كاتي الليلة الماضية وقد من حركة 5 يونيو، وهي ائتلاف قاد حركة الاحتجاج ضد الرئيس المخلوع إبراهيم بوبكر كيتا في عام 2020 وتم تهيمته من قبل العسكريين.

وفي منتصف أبريل، أعلنت السلطات الانتقالية عن تنظيم استفتاء في 31 أكتوبر على تعديل دستوري طال انتظاره، وحددت موعد تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فبراير - مارس 2022 على أن تسلم إثرها السلطة إلى قادة مدنيين.

ولكن ما زالت الشكوك قائمة بشأن قدرتها على تنفيذ وعودها، ولاسيما في سياق تجدد الأزمة السياسية ومع استمرار العنف الذي تنفذته حركات إسلامية منطرفة ومجموعات أخرى. وفيما تتراكم الأدلة على السخط الاجتماعي، أعلنت المنظمة القابلية الرئيسية عن إضراب جديد هذا الأسبوع.

وتشهد مالي التي يبلغ عدد سكانها 19 مليون نسمة، إلى جانب جارتها النيجر وبوركينا فاسو خلافا لأعمال العنف التي تقفها حركات إسلامية منطرفة، نزاعات قبلية وبغرها من المواجهات خلفت الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من المشردين.

● باماكو - دخلت مالي مجددا في أجواء مضطربة غداة اعتقال الجيش الرئيس ورئيس الوزراء الانتقاليين، في تصرف أدانته المجتمع الدولي وأراد من خلاله الجيش تأكيد هيمنته بعد تسعة أشهر من انقلابه.

وأعلن نائب رئيس مالي عاصمي غويتا الثلاثاء عزل الرئيس المؤقت باه نداو ورئيس الوزراء مختار عوان بعد إلقاء القبض عليهما الإثنين.

ووعده غويتا، الزعيم السابق للانقلاب العسكري الذي وقع في أغسطس 2020، بإجراء انتخابات جديدة في عام 2022.

وكان من المفترض أن تحقق الحكومة الجديدة توازنا بين مصالح الجيش والمجتمع المدني، وأن تصلح الدستور وتجري انتخابات في غضون 18 شهرا.

ويتوقع أن تسيطر على الأجواء في مالي الغارقة في أزمة معقدة ومتعددة الجوانب منذ سنوات حالة من عدم اليقين والشائعات والأنشطة الدبلوماسية والسياسية، مع وصول وسيط دول غرب أفريقيا غودلاك جونانان.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إثر قمة أوروبية الثلاثاء أن القادة الأوروبيين "نددوا بأكبر قدر من الحزم باعتقال رئيس مالي ورئيس وزراءه"، الأمر الذي يشكل "انقلابا داخل الانقلاب"، وهو أمر مرفوض.

وأضاف ماكرون خلال مؤتمر صحفي "نحن مستعدون في الساعات المقبلة لفرض عقوبات محددة الهدف" بحق الأطراف المعنية.

وتعد اعتقال نداو وعوان في ساعة متأخرة من مساء الإثنين، بعد فترة وجيزة من إصدار مرسوم بتعيين حكومة جديدة، وتم نقلهما إلى معسكر للميليشيات في كاتي، على مسافة 15 كيلومترا شمال غرب العاصمة باماكو.

وليس لدى المايين أدنى شك في أن الضباط الذين نفذوا انقلابا في 18 أغسطس 2020 يقفون وراء هذه العملية الجديدة وهم أنفسهم الذين أخذوا تحت الإجراء الرئيس المنتخب إبراهيم بوبكر كيتا لإجباره على الاستقالة بعد أشهر من التعبئة الشعبية، والذين نصبوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وتحت قيادة العقيد غويتا، احتفظ العسكريون بالسيطرة على السلطة التي تعدها، تحت ضغط من المجتمع الدولي، بإعادتها إلى مدنيين منتخبين بعد 18 شهرا، وليس ثلاث سنوات كما كانوا يخططون من قبل.

ويبدو أن تركيبة الحكومة التي أعلنت الإثنين لم تكن موضع ترحيب من الضباط رغم أن العسكريين نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

مجلس صيانة الدستور في إيران يضبط إيقاع الانتخابات الرئاسية

استبعاد علي لاريجاني يمهّد لانتخاب إبراهيم رئيسي رئيسا لإيران



دعم خامنئي يكفي

ورجّ المرشد الإيراني ومن خلفه الحرس الثوري لانتخاب رئيسي بوصفه يمثل المصلحة الإيرانية المتشددة تجاه الغرب في مفاوضات إعادة البرنامج النووي.

ويرى رئيسي أن المحادثات مع القوى العالمية لرفع العقوبات الأميركية عن إيران لا طائل من ورائها، ويقول "بعض السياسيين يعتقدون الأمل على جلسات معرفة ما يمكن أن يحصلوا عليه من الغرب، إلا أنني أفضّلهم بعد جلسات منزلية أفضل لهم لحل المشاكل".

ويُعرف رئيسي بارائه المحافظة والمتشددة، وسبق للمنظمات حقوقية ومعارضين خارج البلاد أن اتهموه ببدء دور ضمن مهامه كمدع عام مساعد للمحكمة الثورية في طهران في إعدام المئات من السجناء دون محاكمة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

اتصالات وأجريت مشاورات لجمع المشهد الانتخابي أكثر ثراء من حيث المنافسة وحجم المشاركة.

وقال لاريجاني الذي أعلن تأييده للاتفاق النووي ومبادرات إحيائه إنه يقبل قرار مجلس صيانة الدستور.

وقال على تويتر "الآن وقد جرى أمر العملية الانتخابية على هذا النحو، فإني قمت بواجبي أمام الله وبلادتي العزيزة".

وفي كلمة أمام البرلمان أذاعتها وسائل إعلام محلية وجهه النائب علي رضا بجي انتقادا لانعدام استبعاد أحمددي نجاد، وقال إن قوات الأمن طوقت منزل الرئيس السابق الذي يتمتع بشعبية حتى بعد أن حث مؤيديه على التزام الهدوء. وأحمددي نجاد من غلاة المحافظين.

ويتوقع محللون على نطاق واسع أن يحل رئيسي محل الرئيس الإصلاحي حسن روحاني الذي تضاعلت فرص تياره في الفوز بالانتخابات بعد فوز المحافظين بالانتخابات التشريعية العام الماضي.

وتجمع مجموعة من القراءات السياسية على أن علاقة رئيسي الوثيقة بخامنئي وشعبيته السنية التي حصدها من حملته التلفزيونية لمكافحة الفساد تجعلانه المرشح المفضل في انتخابات يعتقد محللون أن المتشددون يتمتعون بحظوظ وافرة للفوز فيها.

إلى إحياء اتفاق إيران النووي مع الدول الكبرى والذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

لكن المحافظين والغلاة منهم حلفاء خامنئي حملوا الحكومة وحدها المسؤولية عن المتاعب الاقتصادية واصروا على أنه لا يمكن الثقة بواشنطن في الوفاء بأي اتفاق.

ووافق مجلس صيانة الدستور على ترشيح سبعة فقط من بين 40 توافرت فيهم شروطه الأساسية وذلك من بين ما يقرب من 600 سجلا أنفسهم للترشيح.

ومن بين السبعة كبير المفاوضين النوويين السابق سعيد جليلي ومحسن رضائي الرئيس السابق للحرس الثوري وهو محافظ رشح نفسه للمنصب في مرات سابقة. ومن بين المرشحين السبعة أيضا محافظ البنك المركزي عبدالناصر همتي وهو معتدل غير بارز.

وفي بيان نشرته وسائل إعلام محلية قال جهانبجيري حليف روحاني "استبعاد كثير من المؤهلين تهديد جسيم للمشاركة الشعبية والمنافسة النزيهة بين الاتجاهات السياسية، خاصة الاتجاه الإصلاحي".

وحتى رئيسي نفسه بدا معترضا على خطوة الاستبعاد واسعة النطاق التي اتخذها مجلس صيانة الدستور. وكتب رئيسي على تويتر "عندما أبلغت بالنتائج الخاصة بالقبول أجريت

باستبعاد مجلس صيانة الدستور في إيران لرئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، أبرز المنافسين المحتملين في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 18 يونيو القادم، أصبح غلاة المحافظين أمام طريق معبدة لفوز رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي المدعوم من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

● طهران - وافق الثلاثاء مجلس صيانة الدستور، وهو هيئة تزكي الترشيحات للانتخابات ويشرف عليها الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي مباشرة، على ترشيح رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي المتغني لتيار غلاة المحافظين لانتخابات الرئاسة، بينما استبعد بعضا من كبار منافسيه المحتملين ومن بينهم رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني.

وتزيد هذه الخطوة على الأرجح من فرص نجاح رئيسي الحليف المقرب من خامنئي، فيما تضعف آمال لاريجاني منافسه الأبرز وسط استياء شعبي متزايد بسبب حالة الاقتصاد الذي أصابته العقوبات الأميركية بالشلل.

ويملك مجلس صيانة الدستور صلاحيات واسعة لإبعاد من يراه "أعداء الثورة الإسلامية" أو لإسباب أخرى يُحجم عادة عن الإفصاح عنها. ويضم المجلس المؤلف من 12 عضوا ستة من كبار رجال الدين يعيّنهم المرشد الأعلى. أما الأعضاء الستة الآخرون فهم محامون يرشحهم رئيس القضاء ويتم تعيينهم بعد الحصول على موافقة البرلمان. ويسيطر على البرلمان حاليا المنتسدون المواليون لخامنئي والحرس الثوري بـ90 نائبا.



● إسحاق جهانبجيري استبعاد كثير من المؤهلين تهديد جسيم للمشاركة الشعبية

والنائب لاريجاني وهو محافظ معتدل، استبعد مجلس صيانة الدستور الرئيس الأسبق محمود أحمددي نجاد وإسحاق جهانبجيري البراغامي الذي يشغل منصب النائب الأول للرئيس حسن روحاني وهو حليف له.

والتي روحاني وحلفاؤه المعتدلون باللائمة على العقوبات الأميركية في معظم المتاعب الاقتصادية وأعطوا الأولوية القصوى للمحادثات الهادئة

سياسات أردوغان تغذي الإسلاموفوبيا بدل مكافحتها

وقال كريستوف فريس خبير الحزب المسيحي الديمقراطي في الشؤون الداخلية، في تصريح له "لا يمكن لمن ينتشر القومية وينتشر الكراهية ضد المسيحيين واليهود، ومن ليس له دين ويتجسس هنا بتكليف من الحكومة التركية، أن يكون شريكا في مكافحة التطرف الديني في ألمانيا".

وتفصح النمسا، منذ وقت، ملفات رفعها نائب عن حزب الخضر بيتر بيلز، يتهم فيها فرع الاتحاد التركي في النمسا بالتجسس لصالح أنقرة، مؤكدا حيازته معلومات تثبت ضلوع اتحاد الأئمة الأتراك في مراقبة عناصر من جماعة "خدمة" إضافة إلى أكراد وصحافيين معارضين لأردوغان.

وتعول تركيا على المساجد التابعة لها في أوروبا للتأثير على المسلمين ويث خطابها السياسي، وهو ما أكدته أجهزة الاستخبارات الألمانية، حيث يُعتبر "يديب" وسيلة أساسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي للتجنس على الأتراك في ألمانيا.

وأظهرت دراسات أن الوعي المجتمعي في أوروبا لا يعتبر الإسلام ديناً وإنما "أيديولوجية سياسية"، وتُحذر من أن التصورات العقائدية والدينية الصارمة و"عدم التسامح مع الأديان الأخرى" يمكن أن يضمر بالديمقراطية على المستوى البعيد.

تركيا لأن فرنسا كانت على يقين بأن ما يجرسه هؤلاء الأئمة في عقول الشباب المسلم في أوروبا من كراهية دينية ستكون له انعكاسات سلبية على وحدة المجتمعات الأوروبية.

ويرى مراقبون أن اليمين الديني في أوروبا سيجد من يسمعه ويؤيده إذا تواصل خطر التنظيمات الدينية.



● رجب طيب أردوغان معاداة الإسلام بدأت تتفش بسرعة خاصة في الدول الغربية

ويؤكد خبراء أن تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا خصوصا بعكس حجم التأثير السلبي للمنظمات الإسلامية ذات الطابع المتشدد، كالإتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية (ديانت) في ألمانيا وفرنسا والنمسا، والذي تتهمه منظمات كنيسية بأنه يسعى لعزل المسلمين عن مجتمعاتهم.

وكانت الحكومة الألمانية أوقفت الدعم الذي كانت تقدمه لمشاريع الإتحاد الإسلامي التركي الذي تشرف عليه رئاسة الشؤون الدينية التركية في أنقرة، ويشكل ذراعا للحكومة التركية، والذي كان قد أصبح عرضة لفضيحة تجسس الأئمة لصالح حكومة أردوغان.

وعملت أنقرة على دعم التطرف الإسلامي الذي تسبب في عدد من الهجمات الإرهابية طالت المجتمعات الأوروبية، وذلك بتوفير غطاء للتنظيمات المتشددة على غرار تنظيم الإخوان المسلمين.

ودعم أنقرة لتيارات الإسلام السياسي جعل الفكر الديني المتطرف ينفذ إلى شباب الجاليات المسلمة في أوروبا فخيروا الانعزال على المجتمعات الأوروبية الحاضنة ورفضوا الاندماج، وهو ما دفع إلى خلق حاجز بين الشباب المسلم وبقية المجتمعات.

وأتت الهجمات الإرهابية التي يقوم بها شباب مسلمون استغلوا من التيارات الجهادية بعد تغلغل الفكر المتطرف داخل عقولهم إلى صعود اليمين المتطرف الذي رفع شعار معاداة الأجانب وخاصة المسلمين.

وكانت فرنسا من أولى الدول الأوروبية التي حاولت تخفيف منابع التطرف الديني، وذلك بالتصدي لمحاولات تركيا استغلال الجمعيات الإسلامية في بث الانعزالية والانفصالية.

وأصدرت السلطات الفرنسية "شريعة مبادئ" تهدف إلى مكافحة الانعزالية والانفصالية ودعم قيم الجمهورية بين الشباب الفرنسي المسلم.

وأول تلك الخطوات هو وقف استغلال الأئمة من الخارج خاصة من

تفانم جرائم الكراهية والعنف ما ساهم في تراجع مؤشرات التعايش المنسجم ويثير مخاوف من الحفاظ عليه بين مواطنيها. ويعزو مراقبون تفانم الظاهرة بشكل مقلق إلى وجود داعين لإحياء التطرف الديني وتمويل حواضنه الفكرية والأيديولوجية.

وظاهرة الإسلاموفوبيا وإن أصبحت مقلقة مع تزايد الهجمات ضد المسلمين في الغرب، إلا أن محللين يرون أن أنقرة تستغل تنامي هذه الظاهرة في إطار مناهقتها للغرب عموما وأوروبا خصوصا.



أجندات سياسية تفانم مشاعر الكراهية

● أنقرة - دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثلاثاء إلى تأسيس شبكة تواصل على الساحة الدولية لمكافحة ظاهرة معاداة الإسلام، وذلك لكل المجتمعات والدول التي ينتشر فيها هذا الخطر، فيما بينهم قادة غربيون الرئيس التركي بتأجيل مشاعر الكراهية ودعم التطرف داخل مجتمعاتهم بدل العمل على تطويقها.

وقال أردوغان في كلمة القاها في الندوة الدولية الأولى للإعلام والإسلاموفوبيا في العاصمة أنقرة "بات لزاما على كافة المجتمعات والدول التي تتعرض لخطر الإسلاموفوبيا أن تجتمع وتؤسس شبكة تواصل دولية"، مضيفا "معاداة الإسلام بدأت تتفشى بسرعة مثل الخلايا السرطانية حول العالم وخاصة في الدول الغربية".

ولفت إلى أن استراتيجية "شبيطة المسلمين" التي اتبعتها الإدارة الأميركية عقب هجمات 11 سبتمبر تسببت بـ"تأجيل فايروس معاداة الإسلام الموجود أصلا في البنية الثقافية لمجتمعات عديدة".

وأردف "السلطات المكلفة بتحقيق أمن المواطنين في الغرب تبدو كأنها في حلبة سباق معاداة الإسلام".

ورغم جهود مكافحة الإسلاموفوبيا، يواجه الغرب تحديا حقيقيا يتمثل في